ابعد محطاتها (فرنسا) قبل نهاية عام ١٩٧٥ وتغطي كذلك بلاد البينيلوكس (بلجيكا وهولنده واللوكسمبورغ) . بيد ان مشاريع تصدير الغاز الطبيعي الكبرى في الاتحاد السوفييتي هي تلك التي تم الاتفاق عليها بين السوفييت وشركة أوكسيدنتال الامريكية للنفط لتطوير موارد الغاز الوفيرة في منطقة « ياكوتسكيا » في شرقي سيبيريا، ويشتمل هذا المشروع على مد خط انابيب لنقل الغاز يمكنه بعد اكتماله ــ ربما في عام ١٩٨٠ ــ ان ينقل ٣٠ مليار متر مكعب في السنة ويستمر في ذلك على الارجح مدة ٢٥ سنة ، ويحصل السوفييت بموجب هذا المشروع على ثلث الغاز المستخرج بينما يصدّر الثلثان الاخران على شكل غاز مسيل الى الولايات المتحدة واليابان(١٥). أما الاتفاق الثاني الذي وقع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، وهو ايضا اتفاق من حيث المبدأ ، فيقوم على استغلال حقل الغاز الكبير في « أورينغوي » في منطقة تيومن في غربي سيبيريا ويشتمل على مد خط انابيب طوله ١٥٠٠ ميل الى معمل لتسييل الغاز يقام في ميناء « مرمانسك » . وينتظر ان تكون طاقة هذا الخط هي ايضا ٣٠ مليار متر مكعب في السنة تشحن مجموعة الشركات الامريكية ثلثيها الى الساحل الغربي من الولايات المتحدة الامريكية ، وينتظر كذلك ان يبدأ الشحن في هذا المشروع في عام ١٩٨٠ وان يستمر طيلة ٢٥ عاما(١٦)، بيد ان هذه المشاريع الضخمة ما زالت حبرا على ورق لان هنالك عدة عقبات تعترض سبيل تنفيذها ليس اقلها احتمال اعتراض مجلس الشيوخ الامريكي عليها واحباطها .

نستخلص من ذلك كله ان الاتحاد السوفييتي لا يشكو من مجاعة في الغاز الطبيعي ، بل لديه منه احتياطي هائل بحيث يلبي جميع احتياجاته واحتياجات حليفاته من دول المنظومة الاشتراكية في المستقبل المنظور مع فائض كبير للتصدير الى بلدان العالم الاخرى .

أما بالنسبة للفحم الحجري ، وهو المصدر الاخر الرئيسي من مصادر الطاقة ، فيقف الاتحاد السوفييتي في طليعة اقطار العالم انتاجا واحتياطيا . ففي العام ١٩٧٢ بلغ مجموع الانتاج العالمي من الفحم الحجري ٢٠٧٦ مليون طن بزيادة ضئيلة عن مستوى انتاجه عام ١٩٦٥ حيث كان ٢٠٠٤ ملايين طن . وكان نصيب الاتحاد السوفييتي من هذا الانتاج عام ١٩٧٢ زهاء ٦٥٥ مليون طن تليه الولايات المتحدة ٥٤١ مليون طن ، فالصين حوالي ٤٠٠ مليون طن ، اما دول السوق الاوروبية المشتركة مجتمعة فبلغ انتاجها زهاء ٣٠٠ مليون طن ، كذلك تعتبر بولنده من الاقطار الرئيسية المنتجة للفحم حيث كان انتاجها في تلك السنة ١٥١ مليون طن(١٧). وفي ضوء ازمة امدادات النفط التي تفاقمت في العالم الرأسمالي مؤخرا عاد الاهتمام من جديد بتطوير مصادر الفحم الحجري واستغلاله بعد ان ظلت مكانته تتراجع تدريجيا بثبات منذ مطلع الخمسينات نتيجة توفر كميات متزايدة من امدادات النفط الذي ما فتئت الاحتكارات النفطية الغربية تنهبه من اقطار العالم الثالث ، ولا سيما من الوطن العربي ، بأسعار زهيدة جدا هي دون كلفة استخراج الفحم الحجري في اقطار اوروبا الغربية علاوة على المزايا العديدة الاخرى التي يتمتع بها النفط ويمتاز بها على الفحم كمصدر للطاقة . ففي ضوء ازمة امدادات النفط التي بدأت منذ سنوات ونجاح بعض من الدول المنتجة للنفط في العالم الثالث في استعادة شيء من سيادتها القومية على ثروتها النفطية من الاحتكارات النفطية الاستعمارية وما تلا ذلك من تطورات تسارعت بفعل الضغوط الجماهيرية التي افلتت من عقالها بفعل ارادة المقاتلين العرب في حرب تشرين الماضي ، وأدت الى رفع اسعار النفط الخام نحو أربعة اضعاف ما كانت عليه قبل هذه الحرب في غضون فترة ثلاثة شهور فقط . في ضوء هذه المتغيرات الجديدة اخذت الاقطار المستهلكة للنفط تفكر بمصادر الطاقة بديلة للنفط لان ارتفاع أسعاره رفع فاتورة مستوردتها الى مستويات مرهقة تلحق عجزا مزمنا بميزانها التجاري وتخلق فيها ازمات اقتصادية متفاقمة . وكان من الطبيعي ان تتجه انظار هذه الاقطار الى استئناف تطوير ما لديها من مصادر الفحم الحجري . وقد اقرت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية خططا اقتصادية تتوخى ابقاء مستوردتها من النفط حتى العام ١٩٨٥ على مستوياتها الحالية اي في حدود ١٥ مليون برميل يوميا . كذلك فان الخطة الامريكية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة المحلية بحلول العام ١٩٨٠ والتي دعاها نيكسون